

أما العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي فيمكن عرضها كما يلي:

١. الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية المختلفة.
  ٢. الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات، حيث أن الحرب تكسر مختلف الممتلكات والمصانع.
  ٣. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات، ولعل أهمها الموارد البشرية.
  ٤. علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد، من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.
- وهناك بعض الأمور التي يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين، ونوجزها فيما يلي:

١. توحيد أساس الحساب وطريقته، فلا بد من التأكد أن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أو الفترتين.
٢. الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي، ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان.
٣. التحسن في نوعية المنتجات لابد وأن يؤخذ أيضاً في الاعتبار، فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي، ولا يعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة، خاصة إذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة.
٤. هيكل الإنتاج وتوزيعه، فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي، وبدون شك فإن توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع.
٥. تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار، وذلك من أجل التعرف على التعبير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج.

### المبحث الثالث

#### نظرية التشغيل أو التوظيف

إن الدخل القومي والناتج القومي يمثلان وجهين لعملة واحدة، وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن الاقتصادي عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، أي عندما تتعادل قيمة النفود التي يدفعها المشتريين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة. وتشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح، فالإقتصاد المغلق لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي، وهو اقتصاد بسيط لا دور للحكومة فيه، وذلك على عكس الاقتصاد المفتوح. وحالة التشغيل التوظيف الكامل Full Employment تعني أن جميع الموارد الاقتصادية، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم المتاحة في المجتمع تكون مستغلة بالكامل.

وسوف ندرس في هذا الجزء نظريتين للتوظيف، وهما النظرية التقليدية أو الكلاسيكية، والتي أثبتت الأيام عدم صحتها عندما ظهر الكساد العالمي الكبير في ١٩٢٩، مما أدى إلى ظهور النظرية الثانية وهي النظرية الحديثة أو نظرية كينز، والتي حظيت بأهمية كبرى، ففي عام ١٩٣٧ قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز John Mynard Keynes تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف الكامل، وذلك في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والنقود وسعر الفائدة"، والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بعلاج مشكلة البطالة، إلى أن ظهرت مشكلة التضخم الركودي، عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة.

ويتناول هذا المبحث شرح نظرية التشغيل أو التوظيف في ثلاثة مطالب، كما يلي:  
المطلب الأول: النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظيف.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية للتوظيف.

المطلب الثالث: نظرية تفضيل السيولة لكينز.

### المطلب الأول: النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظيف:

تقوم النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظيف على مجموعة من الافتراضات، لعل أهمها مايلي:

#### أولاً: مرونة الأسعار والأجور:

تفترض تقوم النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظيف أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، حيث أن السوق يتميز بأنه سوق منافسة كاملة. وحدثت عدم التوازن أو أي انحرافات بسبب حوادث كارثية كالحروب والزلازل سرعان ما تختفي تلقائياً من خلال مرونة الأسعار والأجور، فانخفاض الطلب يؤدي على انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى.

#### ثانياً: قانون ساي للأسواق:

ويقرر هذا القانون أن العرض يخلق الطلب الخاص به. وحيث أن القطاع العائلي يعرض موارده في السوق لإنتاج ملع وخدمات يرغب في شرائها، فما على المنتجين إلا عرض ما ينتجون، وقانون ساي للأسواق يضمن وجود قوة شرائية كافية لامتصاص هذا الناتج، حيث يقرر أن كل إنتاج يجد طلباً عليه، وحسب مايقوله ساي أن الإنتاج يفتح أعناق الزجاجات.

#### ثالثاً: مرونة أسعار الفائدة:

يرى التقليديون أن كل جنيه يدخر بواسطة القطاع العائلي يستثمر بواسطة القطاع الإنتاجي، فانخفاض سعر الفائدة يقلل رغبة القطاع العائلي في الادخار، ومن ثم زيادة رغبة قطاع المنتجين في الاستثمار.

#### رابعاً: نظرية كمية النقود:

#### (أ): نظرية كمية النقود أو معادلة فيشر:

ترى هذه النظرية أن التغير في عرض كمية النقود سيؤدي الى تغير مماثل في مستوى الأسعار، وأن الطلب على النقود هو أساساً بهدف القيام بعمليات التبادل، وبذلك يكون الطلب على النقود طلب

مشتق من الطلب على السلع. وتناول إيرفينج فيشر النظرية الكلاسيكية لكمية النقود وعرضها بشكل رياضي في كتابه "القوة الشرائية" سنة ١٩١١.

ومعادلة التبادل أو معادلة فيشر تشمل أربعة متغيرات كما يلي: ك × ع = أ × س، أو:

كمية النقود × سرعة تداولها = حجم المبادلات من المنتجات × مستوى الأسعار، حيث:

ك تعنى كمية النقود، ع تعنى سرعة تداول النقود، أ تعنى حجم المبادلات، س تعنى مستوى الأسعار

ويطرح هنا سؤالين: السؤال الأول مآثر عرض كمية النقود على مستوى الناتج؟ والاجابة أن الاقتصاديون الكلاسيك يرون أن التغيير فى عرض كمية النقود ليس له أثر على مستوى الناتج، لأن فى رأيهم أن مستوى الناتج يتحدد بظروف سوق العمل ودالة الإنتاج. والسؤال الثانى: ماهو أثر التغيير فى عرض كمية النقود على سرعة تداول النقود أى معدل دورانها؟ والاجابة أن الاقتصاديون الكلاسيك يرون أن الهدف من حيازة النقود تجنب عمليات المقايضات فى وسط للتبادل، مثل عربة لنقل القيم بين المتعاملين، ولا يوجد حافظ آخر فى الفكر الكلاسيكى لحيازة النقود. ويتفق عرض النقود فى الاقتصاد القومى من قطاع الأعمال الى قطاع ملاك خدمات عناصر الإنتاج فى شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، ثم يتفق عرض النقود مرة أخرى تدريجيا الى قطاع الأعمال فى شكل شراء للمنتجات، فمن المفروض انن ألا يحوز أى من قطاع الأعمال أو قطاع العائلات نقد عاطل دون تشغيل. وبالتالي فان معدل دوران القود يعتبر دالة فى طول الفترة بين الحصول على الدخل واستحقاقه مرة أخرى. ويفرض أن عناصر الإنتاج تستحق الدخل المقرر لها مرة فى الشهر، ويتفق الدخل كذلك خلال الشهر، فى هذه الحالة سينفق الجنيه فى المتوسط ١٢ مرة فى السنة للحصول على المنتجات، وتجد فى ذات الوقت أن الوحدة النقدية الجنيه سوف تنتقل حيازتها ٢٤ مرة، بمعنى ١٢ مرة كدخل لعناصر الإنتاج، ١٢ كمدفوعات لشراء المنتجات.

(ب): نظرية الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج:

نظرية الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج حولت نظرية النقود الى نظرية الطلب على النقود، وتظهر

معادلة كامبردج كما يلي: ك = ن (س أ)، حيث:

ك ترمز الى كمية النقود، ن ترمز الى ماسيحفظ به المستهلكون والمنتجون فى صورة نقد حاضر، س ترمز الى حجم المبادلات، أ ترمز الى مقدار ثابت لا يتغير.

ويمكن القول أن النقد الحاضر ن هى مقلوب قيمة الصفقات أو المبادلات، فاذا افترضنا أنه يوجد رغبة فى الاحتفاظ بنسبة معينة من النقد ن من القيمة الكلية للناتج فى سنة معينة فان زيادة كمية النقود سوف تؤدى الى زيادة الأسعار مع بقاء كل من ن، أ ثابتا دون تغيير.

المطلب الثانى: النظرية الكينزية للتوظيف:

تهتم النظرية الكينزية للتوظيف بموضوع الانفاق الكلى أو الطلب الكلى الفعال والعوامل التى تحدد هذا الانفاق، بعكس النظرية الكلاسيكية التى تلقى أهمية كبيرة على جانب العرض. ولشرح هذه النظرية نعرض انتقادات كينز للفكر الاقتصادى الكلاسيكى، ثم عناصر نموذج التحليل الكينزى.

أهلاً: انتقادات كينز للفكر الإقتصادي الكلاسيكي:

وجه كينز انتقاده للنظرية الكلاسيكية خاصة قانون ساي للأسواق ونظرية كمية النقود، وتتمثل انتقاداته فيما يلي:

( أ ) : نقد كينز لقانون ساي للأسواق:

١- يرى كينز أنه من المحتمل أن ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر، مما يعني قصور الطلب، وهذا يجعل المنتجون يخفضون استثماراتهم وإنتاجهم وتحدث البطالة وتخفض الدخل، مما يعني عدم انطباق قانون ساي للأسواق في الواقع العملي، ويبقى مجرد افتراض نظري.

٢- انتقد كينز افتراض أن التوازن يحدث فقط عند مستوى العمالة الكاملة غير واقعي، ويرى أن الاقتصاد القومي يمكن أن يصبح في حالة توازن اقتصادي عند أي مستوى أقل من العمالة الكاملة، لأن الإنتاج في الدول الصناعية يحقق دخلاً مناسباً من الناحية الحسابية كافياً لشراء السلع المنتجة، ولكن لا يوجد ضمان لتحقيق حجم إنتاج يحقق مستوى العمالة الكاملة.

٣- إن مجرد إطلاق حرية آليات السوق في النظام الرأسمالي لا يحقق التوظيف الكامل، إنما يتوقف ذلك مباشرة على مستوى الإنفاق، أي الطلب الكلي الفعال، وهنا أكد كينز دور الحكومة وتدخلها في الاقتصاد من أجل زيادة مستوى الناتج والعمالة، وهذا ما كان يرفضه الفكر الكلاسيكي.

٤- عارض كينز لفكرة خفض الأسعار والأجور، ويرى أن هذا النظام غير قادر على تحقيق التوازن الاقتصادي، بل ومن الممكن أن يكون هناك توازن مع وجود تضخم شديد أو بطالة مرتفعة. فحالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حالة مستحيلة كما أنه لا توجد سوق منافسة كاملة في الواقع فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية فلا يخفضون الأسعار عندما ينخفض الطلب، كما توجد نقابات العمال في سوق العمل والتي تعارض فكرة انخفاض الأجور.

٥- يرى كينز عدم ارتباط خطط الاندثار بخطط الاستثمار، فالاندثار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة وفي أزمان مختلفة، كما أن اندثار كثير يعني استهلاك أو طلب أقل، مما يدفع المستثمرين إلى تكميش استثماراتهم. كما أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر في الاستثمار، فنجد أن الاستثمار يتأثر بالآرباح والتوقعات، فقد تكون أسعار الفائدة منخفضة ولا يعمل رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم بسبب التشاؤم حول المبيعات في المستقبل أو في حالات الركود أو لغير ذلك من الأسباب.

٦- انتقد كينز رأي ساي بأن البطالة هي في طبيعتها اختيارية وتتولد نتيجة عدم رغبة العمال في العمل بمعدلات الأجور الحقيقية السائدة، ويرى أنها بطالة إجبارية، لأن النقص في الطلب الكلي يؤدي إلى خفض الطلب على عنصر العمل، مما يؤدي إلى عدم تشغيل كل القوى العاملة المتاحة بأجور حقيقية منخفضة.

(ب) نقد كينز لنظرية كمية النقود:

- ١- تفترض نظرية كمية النقود ثبات مستوى المبادلات وهذا محل تساؤل، فإذا تم الاحتفاظ بالنقود لدافع آخر غير دافع المبادلات فإن معدل دوران النقود سوف يتأثر بسعر الفائدة.
- ٢- تفترض نظرية كمية النقود أن الاحتفاظ بالنقود يكون فقط كأداة أو وسيط للتبادل، ويرى كينز أن هناك أسباب أخرى للاحتفاظ بالنقود، نشرحها بالتفصيل فيما بعد.
- ٣- تفترض نظرية كمية النقود أن مستويات الأسعار تتأثر بالتغيير في كمية النقود وأن الأسعار لا تؤثر في عناصر معادلة التبادل، ولكن الواقع أن التغيير في الأسعار يمكن أن يؤثر على عناصر معادلة التبادل، فزيادة الأسعار تؤدي إلى توقع زيادة أخرى مماثلة في الأسعار مما يؤدي إلى تغيير في العناصر الأخرى لمعادلة التبادل.

ثانياً: عناصر النموذج الكينزي البسيط:(أ) الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري):

يعد الدخل الصافي أو المتاح، أي مجموع عوائد عناصر الإنتاج بعد استقطاع الضرائب، المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والادخار، حيث توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة وبين الدخل والادخار الذي يوجه إلى الاستثمار من جهة أخرى. فالدخل إنما يقسم عادة بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة تتوزع بينهما.

وعلى مستوى الاقتصاد القومي يمكن عرض معادلة الدخل كما يلي:

الدخل = الاستهلاك + الادخار. أو أن:

ل = س + خ ..... معادلة ١.

حيث: ل ترمز إلى الدخل، س ترمز إلى الاستهلاك، خ ترمز إلى الادخار. ولأن الادخار يتجه نحو الاستثمار فيمكن إعادة كتابة المعادلة كما يلي:

ل = س + ث ..... معادلة ٢. حيث: ث ترمز إلى الاستثمار.

وفي حالة التوازن الاقتصادي يتساوى الادخار مع الاستثمار. أي أن: خ = ث

ويتكون الإنفاق الاستهلاكي من إنفاق استهلاكي خاص وحكومي، وأيضاً يتكون الإنفاق الاستثماري إنفاق استثماري خاص وحكومي.

مما سبق يمكننا تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي يبقى بعد الإنفاق الاستهلاكي حيث أن:

الادخار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي، أو أن:

خ = ل - س

والاستثمار يأخذ نفس التعريف، وبالتالي فإن:

الاستثمار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي، أو أن:

ث = ل - س

وذلك بشرط توجيه جميع المخزرات نحو الاستثمار، وألا توجه الى الاكتناز أو تعطيل استثمارها، وذلك يحدث في حالة التوازن الاقتصادي وأن تكون جميع عناصر الانتاج في حالة تشغيل، وعدم وجود عناصر انتاج عاطلة.

وعلى ذلك يكون الاستثمار المحقق الفعلي يعبر عن الادخار المحقق الفعلي. أما الادخار المخطط فليس من الضروري أن يعبر عن الاستثمار المخطط لكونهما يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.

والادخار يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين، وذلك لأسباب عديدة كأن يدخر الفرد بغرض تدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة أو لعدم شعوره بالأمان ولرغبته في تأمين مستقبله عن طريق الادخار أو بسبب الرغبة في ترك ثروة لأبنائه من بعده، كما قد يكون الادخار حياً في المال فقط كما يلاحظ لدى البخلاء.

ومهما كانت دوافع الادخار فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع والذي يتم بواسطة المنتجين، ولذلك فإن ما يعترّم الأفراد ادخاره ليس بالضرورة أن يكون مساوياً لما تعترّم مشروعات الأعمال استثماره، لكون هذه المشروعات تتطلب إتباع سياسات معينة تضمن توافر الاستثمارات اللازمة لتحقيق التوظيف الكامل، حيث أن الاستثمار يتوقف على عناصر عديدة كالتنظيم التكنولوجي، وحالات التفاؤل والتشاؤم الخاصة برجال الأعمال، والضرائب والسياسات المالية والنقدية للدولة. هذا وتوضح الأهمية الكبرى للاستثمار في كونه يمثل حقناً في تيار الدخل والإنفاق، وعلية فالاستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير، وهو المبدأ الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

(ب) دالة الاستهلاك ودالة الادخار:

سبق أن أوضحنا أن الدخل إنما يقسم عادة بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة تنوزع بينهما. ونعمل على توضيح هذه العلاقة من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك، وهي العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل. وينقسم الاستهلاك تبعاً للفكر الكينزي إلى استهلاك تلقائي، أي مستقل عن الدخل، واستهلاك تابع لمستوى الدخل.

وعلية تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:

س = س<sub>1</sub> + س<sub>2</sub> ل، حيث أن:

س<sub>1</sub> = الاستهلاك المستقل أو التلقائي، وهو جزء من الاستهلاك لا يتأثر بالدخل، ويسمى حد الكفاف.

س<sub>2</sub> ل = الاستهلاك التابع، وهو جزء من الاستهلاك مرتبط بعلاقة طردية مع الدخل

وتكون دالة الادخار على النحو التالي:

خ = خ<sub>1</sub> ل

١- الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للائجار:

الميل المتوسط للاستهلاك م م س = س / ل، وهو مقدار ما ينفق من الدخل على الاستهلاك  
 الايجار م م س = س + ( ١ - ١ ) ل، حيث أن: س = الايجار المستقل وهو سالب لأن وجود  
 استهلاك عند الدخل صفر يعني ايجار سالب، أى الاقتراض من أجل الاستهلاك.  
 الميل المتوسط للائجار م م خ = خ / ل، أى مقدار ما يدخل من الدخل مقسوماً على الدخل. كما أن:  
 الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للائجار = ١ صحيح، أو:

$$م م م + م م خ = ١$$

$$س / ل + خ / ل = س + خ / ل = ل / ل = ١$$

٢- الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للائجار:

الميل الحدى للاستهلاك هو معدل التغيير في الاستهلاك الى معدل التغيير في الدخل، وهو ثابت لأنه  
 دالة خطية.

الميل الحدى للاستهلاك م م ح س =  $\Delta$  س /  $\Delta$  ل (ونقرأ دلنا س على دلنا ل).

الميل الحدى للائجار م م ح خ، هو مقدار التغيير في الايجار عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة، وهو  
 ثابت لأنه داله خطية.

وأن: الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للائجار = ١، أو:

$$م م ح س + م م ح خ = ١$$

$$\Delta س / \Delta ل + \Delta خ / \Delta ل = ١$$

$$\text{أى أن: م م ح س} = ١ - \text{م م ح خ}$$

$$\text{م م ح خ} = ١ - \text{م م ح س}$$

وأن: شرط التوازن في حالة قطاع واحد كالتالي: ل = س، م، خ = ٠ .

٣- العوامل المحددة للاستهلاك والائجار:

نكرنا فيما سبق أن الدخل المتاح هو العامل الأساسى المحدد للاستهلاك والائجار، وأن تغييره  
 يؤدي إلى تغييرهما في نفس الاتجاه، وأن كل التغييرات تنقلنا من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى دالة  
 الاستهلاك أو الايجار.

والعوامل التالية تعمل على زيادة الاستهلاك أو نقصه عند كل مستوى من مستويات الدخل،  
 فيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك بأكملها إلى أعلى في حالة الزيادة وإلى أسفل في حالة النقصان، كما  
 تؤثر في الايجار:

١. التقليد والمحاكاة: فقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها كثيراً وليس لرغبة لدية، إنما فقط ليحاكي بها صديق له، حتى ولو اضطره ذلك إلى إنفاق معظم دخله على هذا الاستهلاك المظهري.

٢. النظرة إلى الاندثار: لو كان المجتمع ينظر إلى الاندثار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل، أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون الاندثار أهمية تذكر أو أنهم مستهلكون بطبعهم فسيحدث العكس، أي يزيد الاستهلاك فينخفض الاندثار.

٣. نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: الطبقات الفقيرة هي بطبيعتها مستهلكة للجزء الأكبر من دخلها، وبالتالي فإن مستوى انذارها غالباً ما يكون قليل بسبب انخفاض دخلها أساساً، وذلك مصداقاً لقانون أنجل الذي يقرر أن نسبة الانفاق على استهلاك الغذاء يقل بارتفاع مستوى الدخل. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من الدخل وانذار جزء أكبر من دخولها. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء، ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الفقراء بمعنى ارتفاع دخلهم كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للانذار من الدخل، والعكس صحيح.

٤. توقعات الأسعار: إن توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الجاري، والعكس صحيح.

#### ٥. الائتمان الاستهلاكي ورصيد الأصول المالية السائلة:

كلما توسعت امكانيات الائتمان الاستهلاكي، مثلاً في شكل قروض تسدد على شكل أقساط أو البيع بالتقسيط، كلما زادت إمكانية التوسع أكثر في الاستهلاك. كما أن زيادة الأصول والأرصدة السائلة كالمسندات والأسهم والودائع البنكية لدى أفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة رغبتهم في الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.

٦. رصيد السلع المعمرة: إن اقتناء أفراد المجتمع للسلع المعمرة مثل السيارات، التلاجات، الغسالات، كقيلة بتحقيق احتياجاتهم منها لفترة زمنية معينة، أي اكتفائهم منها لفترة من الوقت ويقبل ميلهم لاستهلاكها عند مختلف مستويات الدخل.

٧. الضرائب: تؤثر الضرائب على الاستهلاك ومن ثم على الانذار، حيث تعتبر انذار عام أو حكومي، إذ أن زيادتها تؤدي زيادة الأسعار، مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك وزيادة الانذار والعكس يحدث عندما تتخفف الضرائب. وتشير هنا إلى أن انتقال دالتي الانذار والاستهلاك وتحركهما يكون دائماً في اتجاهين متضادين إذا ما حدث وتغير أحد العوامل السابقة، فلو زادت الضريبة مثلاً فإن دالة الاستهلاك تتجه إلى أسفل بينما تنتقل دالة الانذار إلى أعلى والعكس صحيح.

#### (د) أنواع الاستثمار والعوامل المؤثرة في الاستثمار:

##### (١) أنواع الاستثمار:

١- الاستثمار في المخزون: يعتبر من أصغر أجزاء الاستثمار، إلا أن له أهمية خاصة مع التقلبات الحادة في الأسعار، فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها السلعي سواء من مواد أولية أو سلع نصف

مصنعة أو تامة الصنع لمواجهة أى تقلبات في الطلب على منتجاتها. ورغم وجود تكلفة للاحتفاظ بالمخزون والمتمثلة في تكلفة النقود المتعطلة فيه إلا أن هذه التكلفة يكون لها ما يبررها كتجنب تكاليف أخرى مثل تكاليف التوسع في الإنتاج.

**٢- الاستثمار العقاري في تشييد المساكن:** هذا الاستثمار يمثل جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية، ويتوقف على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة والزيادة السكانية وتغيير من الزواج، إضافة إلى التوزيع العمري والنوعي للسكان.

**٣- الاستثمار الصناعي في إنشاء المصانع وشراء الآلات:** هذا النوع من الاستثمار له اهتمام خاص من قبل الاقتصاديين وله آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي لما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة. والمشروعات الناجحة عادة ما هي إلا استثمارات في المصانع والعدد والآلات بهدف تحقيق الربح.

**٤- الاستثمار في تكوين رأس المال البشري:** ويقصد برأس المال البشري ما يتمتع به المجتمع من العلماء والباحثين وذوى المهارات العاملين في مجالات التكنولوجيا الرقمية. وتحقق ذلك بزيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمى والبحث والتطوير والخدمات الصحية. وتعمل النظريات والاستراتيجيات الحديثة للتنمية على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري أو التنمية الإنسانية، والذي يفوق في أهميته الاستثمار في رأس المال العيني كما في الأمثلة السابقة.

#### ( ٢ ) محددات الاستثمار والعوامل المؤثرة في الاستثمار :

فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار والمحددة له:

**١- التقدم التكنولوجي:** التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

**٢- سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال أو السلع الرأسمالية، فالفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر للحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس.

**٣- السياسات الاقتصادية:** يصعب تقرير أثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح للمتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون مناقسة لأنشطتها فتتخفف الأرباح المتوقعة وبالتالي تتخفف الاستثمارات.

**٤- رصيد السلع الرأسمالية:** إن توافر رصيد كبير من السلع الرأسمالية يجعل المنشآت تملك رصيماً أكبر من الطاقة الإنتاجية والسلع النهائية ويؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت.

د- التوقعات: فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة، والعكس صحيح.

(د) التغيرات في مستوى الناتج أو الدخل ونظرية المضاعف:

تداولنا فيما سبق الكيفية التي يتحدد بها مستوى التوازن في الدخل ولكن هناك عناصر تؤدي إلى تغيره فمستوى التوازن يتغير استجابة لتغيرات الاستهلاك أو الاستثمار.

(١) مضاعف الاستثمار:

نتبين لنا مما سبق أن زيادة الاستثمار أدت إلى زيادة الطلب الكلي، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي لأعلى وبالتالي زيادة الدخل التوازني أو الناتج، وذلك بمقدار مضاعف لمقدار الزيادة في الاستثمار، والعكس صحيح وهذا التغير هو ما نطلق عليه أثر المضاعف والمضاعف هو معامل عددي يوضح مقدار تغير الدخل عندما يتغير الاستثمار بوحدة واحدة \* أي أن:

مضاعف الاستثمار = الزيادة في الاستثمار مقسوما على الزيادة في الدخل

$$م\ث = \Delta ل / \Delta ث.$$

ويمكن الحصول على الزيادة في الدخل بضرب الزيادة في الاستثمار في مقلوب الميل الحدي للاختلاف، حيث أن الأخير هو المضاعف ويمكن إثبات ذلك رياضيا كالتالي:

$$\text{المستوى التوازني للدخل: } ل * = (س. + ث. ٠) \div (١ - س٠)$$

$$\text{المستوى التوازني الجديد للدخل: } ل * = (س. + ث. ٠) \div (١ - س٠)$$

$$ل * - ل * = (س. + ث. ٠ / ١ - س٠) - (س. + ث. ٠ / ١ - س٠)$$

$$\Delta ل = \Delta ث. - ث. ٠ / ١ - س٠$$

$$\Delta ل = \Delta ل / \Delta ث = ١ - س٠$$

$$\text{وعليه فإن المضاعف } \Delta ل / \Delta ث = ١ / ١ - س٠$$

أي أن التغير في الدخل نتيجة تغير الاستثمار يساوي مقلوب الميل الحدي للاختلاف، وهو عبارة عن مضاعف الاستثمار والذي هو أكبر من الواحد الصحيح دائما، لأن الميل الحدي أقل من الواحد الصحيح ويقسمة الواحد الصحيح على الكسر يعطينا مقدار أكبر من الواحد.

(٢) الاختلال الكلي في الاقتصاد القومي (الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية):

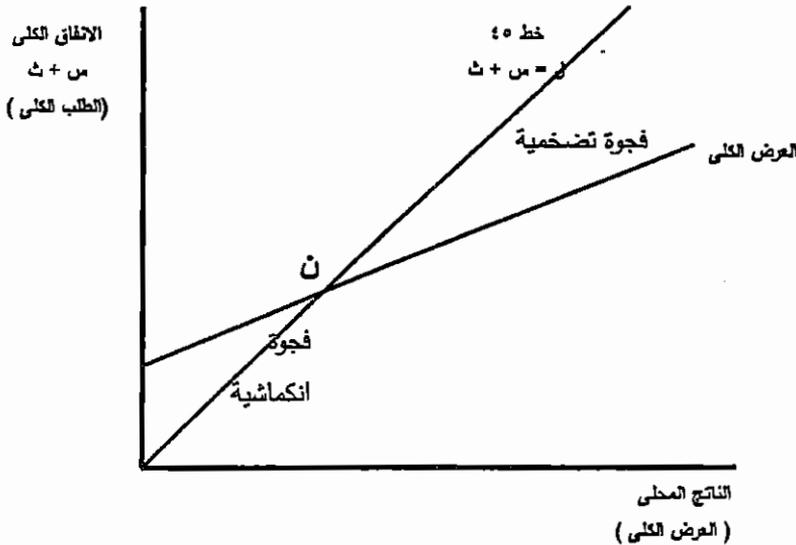
إن هدف أي مجتمع هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تتطلب تحقيق التوظيف الكامل للموارد المتاحة والوصول إلى مستوى من الطلب الكلي يجعل مستوى توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل. ولكن هذا الوضع للتوازن لا يتحقق دائما بل غالبا ما يكون أقل من ذلك أو أكبر. وهذان الوضعان يدخلان فيما يطلق عليه بالفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية.

ويتحقق المستوى التوازني للدخل القومي الذي يمكن أن يحققه المجتمع عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي. أي إذا كان مستوى الدخل القومي الكلي مع الطلب الكلي أقل من ذلك الحجم الذي يضمن تحقيق وضعية التشغيل الكامل لكل القوى العاملة المتاحة للمجتمع، فسيواجه الاقتصاد مشكلة البطالة. وهذا يعني اقتصاديا عجز كل من الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد عن تحقيق مستوى الناتج القومي الذي يضمن تشغيل معظم الأفراد، وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية أو ركود في الاقتصاد.

وإذا كان مستوى الدخل التوازني الكلي أعلى بدرجة كبيرة عن العرض الكلي نظرا لعدم قدرة المنتجين على تحقيق زيادة كبيرة في العرض الكلي لتقابل الزيادة في الطلب الكلي بسبب عدم توافر بعض عناصر الإنتاج، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ظهور مشكلة التضخم في الاقتصاد القومي وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية.

إن الحالتين السابقتين تشيران بوضوح إلى خلل في الوضع الاقتصادي، فالحالة الأولى تشير إلى ضرورة ربط مستوى التشغيل لاستغلال الطاقات العاطلة والقضاء على الفجوة الانكماشية، والحالة الثانية تشير إلى ضرورة ضبط الطلب الكلي لكي يعود إلى الوضع الطبيعي وإلا فإن الأسعار ستواصل ارتفاعها، وفي كلا حالتها وجود تضخم أو انكماش لابد للحكومة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي، وذلك بإتباع سياسات مالية ونقدية توسعية للتغلب على الفجوة الانكماشية، وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية للتغلب على الفجوة التضخمية.

ويوضح الشكل التالي الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:



شكل (٤٧): الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية

وفى الشكل يمثل المحور الأفقى العرض الكلى أو الناتج المحلى، والمحور الرأسى الطلب الكلى أو الاتفاق الاستهلاكى والاستثمارى، ويوجد ٤٥ درجة يمثل تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى. وتوجد فجوة انكماشية حيث يرتفع مستوى العرض الكلى عن الطلب الكلى، مما يعنى أن هناك طلب لم يشبع فى ظل الفجوة الانكماشية، فيكون الخروج من هذه الفجوة باتباع سياسة مالية وسياسة نقدية توسعية حيث تخفض الضرائب ويزيد الاتفاق العام وتقدم اعانات للمنتجين وتسهيلات ائتمانية، فتضيق الفجوة تدريجيا حتى نصل الى التوازن الاقتصادى بين العرض الكلى والطلب الكلى عند النقطة ن، ويصبح الاقتصاد القومى فى حالة تشغيل كامل لعناصر الإنتاج.

أما الفجوة التضخمية بعد نقطة التوازن ن، حيث يرتفع مستوى الطلب الكلى عن العرض الكلى، وتحدث الفجوة التضخمية، فيكون الخروج من هذه الفجوة باتباع سياسة مالية وسياسة نقدية تخفض من حجم السيولة مثل رفع معدلات الضرائب وتقييد الائتمان.

### ( ٣ ) كيف تحدث الأزمة الاقتصادية ؟

فى دراستنا للتكفؤ الدائرى للدخل القومى وجدنا أننا فى الواقع أمام دورتين للنشاط الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى، دورة عينية يمثلها انتاج السلع والخدمات، ويقابلها دورة نقدية. أو بمعنى آخر يوجد اقتصاد حقيقى واقتصاد مالى أو رمزى، يتميز كلاهما عن الآخر كما يلى:

أ. الاقتصاد الحقيقى: يتكون من مشروعات اقتصادية تنتج السلع والخدمات لاشباع حاجات المجتمع.  
ب. الاقتصاد المالى أو الرمزى: يتكون من شبكة المؤسسات المالية مثل الجهاز المصرفى وسوق أو بورصة الأوراق المالية وشركات التأمين.

وفى حالة التوازن الاقتصادى الكلى يتساوى حجم الاقتصاد الحقيقى مع حجم الاقتصاد المالى، وإنما يحدث الاختلال بينهما فى حالة الركود أو الكساد. وتحدث الأزمة الاقتصادية عندما يتضخم الاقتصاد المالى بفعل المضاربات فى بورصة الأوراق المالية وأسواق العقارات كما حدث فى الاقتصاد الأمريكى سنة ٢٠٠٨، بانفجار أزمة البنوك العقارية وافلاس بنوك كبرى، وانتشرت الأزمة المالية الى بقية الدول الرأسمالية فى أوروبا واليابان، وتحولت الى أزمة اقتصادية تعبر عن تناقضات النظام الرأسمالى العالمى. وكلما كانت معدلات الربح فى القطاع الإنتاجى ضعيفة، تهرب الاستثمارات من مجال التوسع الإنتاجى، وتتراكم فى القطاع المالى، وكلما تضخم هذا القطاع وكلما ابتعدت قيمة الأوراق المالية عن القيمة الحقيقية، أى عن قيمة الأصول الإنتاجية للشركات، ويصبح الاقتصاد المالى أو الرمزى عرضة لأزمة مالية عنيفة تتفاقم وتتحوّل الى أزمة اقتصادية.

وتعد الأزمة المالية الحالية، التى يعاني منها الاقتصاد الرأسمالى، تنويجا لسلسلة من الأزمات التى عصفت بالرأسمالية العالمية، منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وهى أخطر هذه الأزمات منذ الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين.

كيف تطورت أزمة انهيار البنوك العقارية الأمريكية ؟

يلعب سعر الفائدة، الذى يحدده البنك المركزى، دورا رئيسيا فى تحديد سهولة ووفرة الائتمان فى السوق الرأسمالى بشكل عام، فعندما يرفع البنك المركزى سعر الفائدة، يكون ذلك سببا فى عدم الاقتراض من البنوك، والإبقاء على الأموال فيها، والاستفادة من الفائدة العالية، وعندما يتم تخفيض سعر الفائدة يكون ذلك حافزا للاقتراض والاستثمار فى مشروعات مربحة، ولكن اذا انخفضت أسعار الفائدة، ولم يكن

هناك مجالاً إنتاجياً مربحاً، فيتم توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية، مثل سوق الأوراق المالية؛ وشراء العقارات، وغيرها.

وهذا بالضبط ما حدث مع الاقتصاد الأمريكي، في مطلع القرن الواحد والعشرين، فقد واجه البنك المركزي الأمريكي الكساد الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي في ذلك الحين، والذي ازداد عمقاً منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عن طريق تخفيض مريع لسعر الفائدة، من أجل تشجيع الاستثمار والخروج من حالة الكساد. وأصبح الاقتراض السهل هو عنوان المرحلة، وتسابقت البنوك والصناديق التمويلية للاستفادة من تلك الأموال السهلة، وكان أحد المجالات الرئيسية لاستثمار تلك الأموال هو قروض الرهن العقاري للأفراد، وكانت هناك تسهيلات غير مسبوقه، في شروط وضمانات هذه القروض، وهي نتيجة منطقية نتيجة للسيولة المالية التي أحدثتها تخفيض سعر الفائدة، مع تساؤل رحيمة المشروعات الإنتاجية.

ملايين العائلات الأمريكية شرعت في شراء العقارات، من خلال قروض الرهن العقاري، مما زاد بشكل جنوني من أسعار العقارات سنة ٢٠٠٦، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة جانبية هذه العقارات في السوق الأمريكي وكان مركز قروض الرهن العقاري، هو البنوك المتخصصة في هذا المجال، مثل

العملاقين الأمريكيين "فريدي ماك" و"فاني ماي"، أكبر شركتين في هذا المجال على مستوى العالم. ولكن، وبسبب سياسات التحرير الاقتصادي، خاصة في المجال المالي، وعولمة المنظومة المالية الرأسمالية، تطورت أسواقاً لتداول أوراق الرهن العقاري، شملت البنوك والشركات المالية، ليس في السوق الأمريكية وحدها بل على مستوى العالم، واكتظت خزائن هذه البنوك والشركات بتلك الأوراق الممثلة للرهن العقاري، فيما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة "التوريق"، وهو ما أدى إلى خلق فقاعة "افتراضية" لقيم العقارات الأمريكية، فالقيمة الورقية للعقارات ابتعدت تماماً عن القيمة الحقيقية لتلك العقارات، وقيمة الأوراق الممثلة للرهن العقاري، أخذت أيضاً تتباعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين الأصليين على تسديد الأقساط وفوائدها. وسرعان ما توقف عدد من المقترضين عن سداد الأقساط، ومن ثم بدأت البنوك العقارية في الحجز على العقارات، وطرد سكانها، مما تسبب في حالة من الذعر في القطاع المالي بأكمله، فلم يعد أحد يعرف بالضبط، ما هي نسبة القروض "السيئة"، التي لن يتم سداد قيمتها، ولا درجة انتشار تلك الأوراق، التي تم تداولها في القطاع المصرفي بوجه عام. كانت بداية الانهيار في إفلاس بنك بير ستيرنز العريق، والذي اتضح أنه كان غارقاً في تلك الأوراق "السيئة" في صيف ٢٠٠٧. ومع انتشار حالة الذعر بدأت أسعار العقارات في انخفاض سريع، وأصبح الكثير من المقترضين مدينين للبنوك بأكثر من قيمة العقارات التي يدفعون أقساطها، مما زاد من تعقيد الأزمة.

وبلغت الأزمة ذروتها في مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠٨، حينما أوشك العملاقين "فريدي ماك" و"فاني ماي"، على الانهيار، وتدخلت الحكومة الأمريكية لتأميم الشركتين على الفور، رغم ثلاثين عاماً من الدعاية الإيديولوجية عن حرية السوق، وضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

وفي منتصف سبتمبر أفلس بنك "ليمان براذرز" العريق، الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن الحكومة لم تتدخل لإنقاذ البنك، معبرة عن حالة من التذبذب وعدم وضوح الرؤية، والتي سرعان ما انعكست في مزيد من الذعر في الأسواق، وشهدت بورصة نيويورك، وغيرها

من البورصات العالمية موجات متتابة من الانهيار. وتلى ذلك على الفور قيام الحكومة الأمريكية بضخ ٨٥ مليار دولار لشراء أسهم أكبر شركة تأمين في العالم شركة آي.آي.جي، التي كانت هي الأخرى على وشك إشهار إفلاسها. لكن، حتى هذا الإجراء، غير المسبوق، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لم ينجح في تهيئة حالة الذعر في الأسواق، وظلت البورصات العالمية تشهد انهيارات غير مسبوقه، فانتقلت الأزمة سريعا من النظام المالي الأمريكي إلى النظام المالي العالمي. انتشرت الأزمة مثل النار في الهشيم، لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا وآسيا، وكافة المراكز الرأسمالية الكبرى.

### المطلب الثالث: نظرية تفضيل السيولة كينز:

قام كينز بتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي في نظرية تفضيل السيولة، والتي نفسح مجالاً أوسع للحديث عنها في هذا الجزء. فقد انصب تحليل كينز على تفضيل السيولة باعتبارها عامل من عناصر الطلب المباشر أو الطلب الذاتي على النقود حيث تخطى كينز أفكار أمانته بكامبردج فيما يختص بتحليل تفضيل السيولة، حيث اعتقد كينز أن تفضيل السيولة إنما يرتبط ارتباطاً عكسياً بالتغير في مستوى أسعار الفائدة، مستندا في ذلك على الواقع العملي، لقد أرجع كينز تفضيل السيولة، أي الطلب على النقود إلى ثلاثة عناصر نفسية، وهي كما يلي:

- الطلب على النقود لغرض المعاملات
- الطلب على النقود لغرض الاحتياط
- الطلب على النقود لغرض المضاربة

اذ يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد أو المشروع الى الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل أي نقود، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة المتعاملين في الاقتصاد القومي في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر في أقصر مدة وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة. فقد قدم كينز في نظريته اجابة للتساؤل عن: لماذا يطلب الأفراد النقود؟. وخلافاً لسابقه، يجيب كينز عن هذا التساؤل، بأن طلب الأفراد على النقود يحده ثلاث دوافع: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، ودافع المضاربة. ومنشراح في توضيح هذه الدوافع باختصار، لكن يجب أولاً أن نعرف ماهي السيولة أو عرض النقود: تقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

ومن ثم يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية:

١- المفهوم الضيق: M1

يعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جداً.

٢- المفهوم الواسع: M2

وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على  $M1$  مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الاذخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من  $M1$ .

٣- مفهوم السيولة المحلية:  $M3$

وتشتمل على  $M2$  السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من  $M2$ .

وفيما يلي تعرض النوافع الثلاثة للطلب على النقود:

#### أولاً: دافع المعاملات:

في ظل منخل فيشر ومدخل كمبردج، يفترض أن الأفراد يحوزون النقود لانها وسيطا للتبادل، أي يحوزون النقود لانها تستخدم في تنفيذ المعاملات اليومية الجارية. واتباع نفس المنهج الكلاسيكي، رأى كينز أن هذا المكون للطلب على النقود يتحدد مبدئياً بمستوى المعاملات التي يقوم بها الافراد. وحيث أن كينز اعتقد أن تلك المعاملات تتناسب مع الدخل النقدي. فان كينز مثله مثل الاقتصاديين الكلاسيك أخذ مكون المعاملات للطلب على النقود على أنه دالة طردية للدخل النقدي، حيث:

$$. Md = F Y$$

وهناك عدة عناصر تؤثر في حجم الطلب علي النقود بدافع المعاملات لدى كينز:

١- حجم الدخل القومي النقدي، وهو أهم العوامل.

٢- الزمن المتوسط للاحتفاظ بالارصدة النقدية.

٣- متوسط الفترة الفاصلة مابين تنققات الدخل.

٤- عدد الصفقات في الاقتصاد القومي.

إن العلاقة بين الدخل القومي النقدي، والمستوى العام للأسعار ومابين الطلب على النقود بدافع المعاملات تعتبر علاقة طردية. ويعتبر المستوى العام للأسعار متغير مستقل والطلب على النقود بدافع المعاملات متغير تابع.

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود بدافع المعاملات لدي كينز كمايلي:

$$M1 = L1 Y$$

وهذه العوامل هي عناصر ثابتة بفترة قصيرة.

وبذلك يتطابق الطلب على النقود عند كينز مع الطلب على النقود عند مارشال في حالة ثبات العوامل المؤثرة على الطيب على النقود بدافع المعاملات. وهو طلب عديم المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة.

#### ثانياً: دافع الاحتياط:

ذهب كينز الى ابعد من التحليل الكلاسيكي، حيث رأى أن الأفراد بجانب حيازتهم لارصدة نقدية لاتمام المعاملات الجارية، فانهم يحوزون نقودا اضافية بغرض الحذر والاحتراس ضد الحاجة

غير المتوقعة، افترض أن الارصدة النقدية للاحتياط لازمة للوفاء بالفواتير التي تأتي إلى الفرد في وقت غير متوقع، ولقد اعتقد كينز أن كمية النقود المطلوبة للاحتياط تتحدد مبدئياً بمستوى المعاملات والتي يتوقعها الأفراد في المستقبل. وهذه المعاملات تتناسب مع الدخل. وليس لها علاقة بسعر الفائدة ولهذا السبب افترض كينز أن الطلب على الارصدة النقدية لغرض الاحتياط يرتبط طردياً بالدخل النقدي. يعني أن النقود تطلب لغرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد ولمواجهة التغيرات في برامج المشتريات بالنسبة للمشروعات، وهذا الطلب هو أيضا دالة طردية في الدخل.

وهناك عدة عناصر تؤثر على الطلب بدافع الاحتياط:

١- حجم الدخل القومي وهنا العلاقة طردية بين حجم الدخل القومي والطلب على النقود بدافع الاحتياط.

٢- تطور الأسواق المالية والمصرفية وهذا العلاقة عكسية.

٣- وجود جهاز مصرفي متطور وهنا العلاقة عكسية.

وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية دالة متزايدة في الدخل. وهي تمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط. واعتبر كينز أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط كلاهما للمعاملات العاجلة والأجلة ولايتعلقان بأسعار الفائدة، أي أن هذا الطلب عديم المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة.

### ثالثاً: دافع المضاربة للطلب على النقود:

وهو ما يميز نظريته عن ما سبقها فلو أنهى كينز نظريته للطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، لكان مستوي الدخل هو المحدد الوحيد الهام للطلب على النقود، وبذلك فإن كينز لم يضيف كثيراً إلى نظرية كمبرج في النقود. ولكن كينز وافق اقتصادي كمبرج بأن الثروة دالة طردية للدخل، ومن ثم فإن الطلب على النقود جزء من الثروة يرتبط بالدخل. ومن ناحية أخرى فإن كينز بحث في العوامل التي تؤثر على القرارات الخاصة بكمية النقود التي يتم حيازتها كمخزن للثروة، وخلافاً لاقتصادي كمبرج الذين اعتقدوا أن النقود كجزء من الثروة ترتبط طردياً بالدخل، فقد اعتقد كينز أن سعر الفائدة يلعب دوراً هاماً في التأثير على النقود كمكون للثروة. أي أن الطلب على النقود يعتمد على عاملين هما كما يلي:

١- المقارنة بين النقود والسندات.

٢- يجب وجود دافع المضاربة لدى الفرد.

وقد بدأ كينز بتقسيم الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين النقود والسندات، وحيث أن النقود كأصل سائل كامل السيولة لايعطي عائداً مادي، فالعائد المادي على النقود يساوي صفراً، أما العائد على السندات فيتكون من الفائدة النقدية على السند بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي المحتمل على السند، المتمثل في ارتفاع سعر السند في السوق عن السعر المكتوب على

العند، أى الفرق بين سعر العند السوقي عن السعر الاسمي. ولقد كان السؤال الذي سعي كينز الي الاجابة عليه هو لماذا يقرر الأفراد حيازة ثروتهم في شكل نقود بدلا من السندات؟.

اذ تقرر نظرية الطلب علي الأصول ما اذا كان الفرد سيقبل علي حيازة النقود اذا توقع أن يكون العائد على النقود أعلى من العائد علي السندات، ولقد افترض كينز أن العائد المتوقع على النقود يساوي صفراً، وكينز يقصد بالطبع أن النقود لاتعطي عائد نقدياً او مادياً من مجرد حيازتها، كما أن نقود الودائع التي تسحب بالشيكات تحت الطلب لاتعطي فائدة، ولاسيما في الزمن الذي عاش فيه كينز، أما العائد المتوقع علي السندات فيتكون من مدفوعات الفائدة المتوقع للمكسب الرأسمالي.

ويجب أن نشير الي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي المائد في سوق السندات، وسعر السندات السوقي أى سعر السند في السوق، فاذا ارتفع سعر الفائدة السوقي ينخفض سعر السند السوقي، وإذا انخفض سعر الفائدة السوقي يرتفع سعر السند السوقي.

وعلى هذا فان توقع الأفراد انخفاض سعر الفائدة السوقي عن سعر الفائدة الاسمي يعني توقعهم بارتفاع السعر السوقي للسند عن سعر السند الاسمي بالتالي توقعهم تحقيق ربح رأسمالي في المستقبل، أى الطلب على النقود انخفض وهي علاقة عكسية والعكس صحيح.

هذا هو المنطلق الذي استخدمه كينز في ايضاح أن سعر الفائدة السوقي في سوق السندات يؤثر في الطلب على النقود. وبهذا المنطلق صاغ كينز الفرض الاساسي التالي: يرتبط الطلب علي النقود عكسياً مع ارتفاع سعر الفائدة فينخفض الطلب علي النقود، ومع انخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى على حالها؛ فالرغبة في الاحتفاظ بجزء من الذروة في شكل نقدي طليق ترجع الي اعتبارين هما:

١- عدم التأكد من اتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل.

٢- انقسام الرأي بين جمهور المتعاملين بين متفائل ومتشائم.

ولكن لماذا يسمي الطلب على النقود المرتبط بسعر الفائدة بالطلب على النقود لأغراض المضاربة؟ ترجع تسمية هذا الطلب " بطلب المضاربة " لأن الأفراد يحتفظون بجزء من ثروتهم في شكل نقود سائلة لكي يضاربوا على أسعار السندات، أى لكي يستفيدوا من التغير المتوقع في سعر السند السوقي عن سعر السند الاسمي، وهو التغير الذي ينتج بدوره عن تغير سعر الفائدة السوقي المتوقع عن سعر الفائدة الاسمي. فالمضارب الذي يتحقق توقعه سيربح والعكس صحيح، ولكنه في كلتا الحالتين لابد أن يحتفظ بنقد لإتمام عملية المضاربة أى لمحاولة الاستفادة من تقلبات سعر الفائدة، ومن هنا يرتبط الطلب على النقود لغرض المضاربة بسعر الفائدة السوقي بعلاقة عكسية.

يتحدد حجم النقود المطلوب للمضاربة عند مستوى معين من سعر الفائدة، فإن ما تبقى من عرض النقود سيذهب إلى المعاملات والاحتياط. وإذا ما تم تحديد حجم الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط يتحدد الدخل القومي المناظر لذلك الحجم من النقود، وبالتالي يتعين لدينا مستوى من الدخل وسعر الفائدة يحددان نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على النقود، وهكذا نحصل على نقاط توازن أخرى عند مستويات جديدة من الدخل ومعدل الفائدة، تشكل هذه النقاط ما يسمى بمنحنى التوازن النقدي LM.